[39] نعم ا، ولهم مدخلية قليلة في ذلك، ولا يسلب عليتهم رأسا فينتهي إلى الجبر وأخبار الترك محمولة على أنه لا يجوز شكرهم بقصد أنهم مستقلون في إيصال النعمة، فان هذا في معنى الشرك كما عرفت أن النعم كلها اصولها ووجود المنعم المجازي وآلات العطاء وتوفيق الاعطاء كلها من ا تعالى وهذا أحد معاني الامر بين الامرين كما عرفت، وإليه يرجع ما قيل: إن الغير يتحمل المشقة بحمل رزق ا إليك، فالنهي عن الحمد لغير ا، على أصل الرزق لان الرازق هو ا، والترغيب في الحمد له على تكلف من حمل الرزق وكلفة إيصاله باذن ا ليعطيه أجر مشقة الحمل والايصال، وبالجملة هناك شكر ان شكر للرزق وهو ، وشكر للحمل وهو للغير، وايد بما روي لاتحمدن أحدا على رزق ا، وقيل: النهي مختص بالخواص من أهل اليقين الذين شاهدوه رازقا وشغلوا عن رؤية الوسائط، فنهاهم عن الاقبال عليها، لانه تعالى يتولى جزاء الوسائط عنهم بنفسه، والامر بالشكر مختص بغيرهم ممن لاحظ الاسباب والوسائط كأكثر الناس، لان فيه قضاء حق السبب أيضا والوجه الثاني الذي ذكرنا كأنه أظهر الوجوه، لان ا تعالى مع أنه مولى النعم على الحقيقة، وإليه يرجع كل الطاعات، ونفعها يصل إلى العباد، يشكرهم على أعمالهم قولا وفعلا في الدنيا والاخرة، فكيف لا يحسن شكر العباد بعضهم بعضا لمدخليتهم في ذلك ويمكن أن يكون قوله تعالى: " لم تشكرني إذ لم تشكره " إشارة إلى ذلك أي إذا لم تشكر المنعم الظاهري بتوهم أنه لم يكن له مدخل في النعمة، فكيف تنسب شكري إلى نفسك، لان نسبة الفعلين إلى الفاعلين واحدة فأنت أيضا لم تشكرني فلم نسبت الشكر إلى نفسك، ونفيت الفعل عن غيرك، وهذا معنى لطيف لم أرمن تفطن به، وإن كان بعيدا في الجملة، والوجه الاول أيضا وجه ظاهر، وكأن آخر الخبر يؤيده، وإن احتمل وجوها كما لا يخفى 26 - كا: عن العدة، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن حسن بن جهم
